مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

# العراق
## في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم:
ما هي الآفاق المحتملة للعراق؟

العراق مركز صراع القوى الإقليمية

كيف تسير الحرب ضد تنظيم "داعش"؟
آراء لعشر خبراء

السنة الثالثة

العدد ((١٣٦))

الاثنين: ١٩ / ١٠ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

## في هذا العدد


**الافتتاحية بقلم رئيس التحرير**

- إصلاحات العبادي والحرب على تنظيم "داعش" | ٣

**مقالات استراتيجية**

- السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة للعراق؟ -الجزء الأول- | ٤
- العراق مركز صراع القوى الإقليمية | ١١
- كيف تسير الحرب ضد تنظيم "داعش"؟ آراء لعشر خبراء | ١٥


## هيئة التحرير


رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي


العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٣٦]

# إصلاحات العبادي والحرب على تنظيم "داعش"

**الإصلاح في بناء الدولة العراقية التي تشكلت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ يعد الحجر الأساس في هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي، على أن يكون إصلاحا جريئا وشاملا ومستمرا، وكلما تأخر تنفيذ البرنامج الإصلاحي للسيد العبادي كلما رسخ التنظيم الإرهابي وجوده وعزز مكاسبه.** القارئ الكريم، في هذا العدد من إصدار **(العراق في مركز الأبحاث العالمية)**، ستطلع على ثلاثة مقالات مهمة، المقال الأول **(السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة للعراق - الجزء الأول)**، لكاتبه **(يزيد الصائغ)**، نشره **(مركز كارنيجي للأبحاث)**، ويتطرق إلى إشكالات وتداعيات سقوط مدينة الموصل العراقية بيد تنظيم "داعش" الإرهابي، ثم إلى دعوات الإصلاح التي يرفعها السيد العبادي، ويعتقد أن رئيس الحكومة العراقية لا يمتلك أدوات وآليات ترجمة الإصلاح إلى واقع، كما أن التركيز أحادي النظر على هزيمة "داعش" يعيق برنامجه الإصلاحي. ثم يتطرق المقال إلى مشكلة شيعة وسنة العراق على مستوى العلاقة بين هذين المكونين، وعلى مستوى الدور والعلاقة بين القوى السياسية داخل كل مكون، ومشكلتهم في تحديد طبيعة الدولة العراقية التي يرغبون في تشكيلها. ثم يأتي المقال للحديث عن الحرس الوطني المزمع إقرار قانون خاص به في العراق في إطار العلاقات الإقليمية والدولية وأولويات الأطراف العراقية وغير العراقية في تحديد زاوية النظر للموضوع. وينتهي المقال بالتأكيد على أن السيد السيستاني هو الرجل الوحيد في العراق القادر على تحديد دور قوات الحشد الشعبي في بنية الدولة العراقية، ولكنه يواجه تحديات جمة داخل العراق وخارجه من الضروري أن تؤخذ بالحسبان.

المقال الثاني **(العراق مركز صراع القوى الإقليمية)**، وهو تحليل نشره **(معهد ستراتفورد الاستخباري)**، ويذهب إلى أن السيد العبادي يسعى إلى تخفيف قبضة إيران على القرار في العراق، وإشراك قوى إقليمية لتأخذ دورها داخل اللعبة العراقية، وأن القوى الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي والأردن وتركيا تتفهم سعي العبادي هذا وتعمل على التعاون معه في العراق على حساب النفوذ الإيراني، وينتهي التحليل إلى التأكيد على أن إقرار قانون للحرس الوطني يوحد الحشد الشعبي والعشائر السنية بمركز قيادة موحد في بغداد من شأنه زيادة استقلالية القرار العراقي.

المقال الثالث **(كيف تسير الحرب ضد تنظيم "داعش")**، ويمثل آراء عشر من الخبراء الدوليين، ونشره موقع **(تأملات حول العراق)**، ويذهب رأي الخبراء إلى أن تنظيم "داعش" تحول من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع، وتتطلب هزيمته توحد جبهة خصومه واعتماد التخطيط الاستراتيجي، والحزم. ومن جهة أخرى، فإن بقاء التنظيم بعد سنة من مواجهته لأقوى دول العالم يؤشر فشل هذه القوى في تبني الاستراتيجية المناسبة ضده، وأن بقاء الوضع السوري المتأزم، والفوضى السياسية في العراق، يمثلان بيئة تساعد على إطالة حياة هذا التنظيم، ويتطلب الجهد العسكري للقضاء عليه جعل أبناء المناطق الخاضعة لحكمه مشاركين فاعلين بقتاله وإلحاق الهزيمة به.

العدد [١٣٦]

# السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة للعراق؟

## -الجزء الأول-

يزيد صائغ: باحث رئيس في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يتركّز عمله على الأزمة السورية، والدور السياسي للجيوش العربية، وتحوّل قطاع الأمن في المراحل الانتقالية العربية، فضلا عن إعادة إنتاج السلطوية، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وعملية السلام.

مركز كارنيغي

١٠ / أيلول ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

**بعد مرور عام على تعيينه، ما يزال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي يواجه صعوبات جمّة لبناء دولة شاملة للجميع سياسياً وقابلة للحياة وظيفياً. صحيح أن نجاحه في الحصول على موافقة البرلمان على خطة طموحة للإصلاح في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥ شكّل خطوة هامة إلى الأمام، إلا أنها لن تكون كافية من دون الحصول على دعم سياسي حقيقي من أقوى الجهات الفاعلة المحلية والخارجية المنخرطة في الشأن العراقي. ومع ذلك، ما تزال هذه القوى تركّز بصورة حصرية تقريباً على إلحاق الهزيمة بتنظيم "الدولة الإسلامية" عسكرياً، وهي غير مهتمّة بإجراء مصالحة سياسية ذات مغزى بين المواطنين العرب السنّة والشيعة في البلاد، ولا بالسعي إلى تحقيق إصلاحات عسكرية ومالية هيكلية، ولا بضمان تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية بصورة عادلة. ونتيجة لذلك، ربما تكون الدولة العراقية قد تجاوزت نقطة اللاعودة.**

### تمويه التحدّيات الحقيقية في العراق

اختفت مناقشة المشاكل التي أقحمت العراق في أزمة وجودية عن أجندة المناقشة العامة بصورة شبه كاملة، إلى أن تمت الموافقة على خطة الإصلاح في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥. إن سقوط الموصل في يد تنظيم "الدولة الإسلامية" في حزيران/يونيو ٢٠١٤، كشف بوضوح الانقسام السياسي الهائل بين شريحة كبيرة جداً من العرب السنّة والحكومة المركزية في بغداد، كما أوضح بالتفصيل انعدام الجاهزية العملياتية والتماسك التنظيمي والقيادة الفعّالة في الجيش العراقي الجديد الذي تم بناؤه بتكلفة كبيرة خلال العقد المنصرم، وأيضاً عدم فعّالية أجهزة الشرطة والأمن الداخلي. كان السبب في ذلك كله هو فشل الدولة العراقية المختلّة بشدّة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية إلى أي شريحة من سكان البلاد، أو تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع خارج قطاع النفط، أو الإدارة المالية في مواجهة الفساد المستشري على نطاق واسع.

تسعى خطة الإصلاح ذات النقاط السبع، التي أطلقها رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد نحو عام من تعيينه، إلى القضاء على الهيئات الحكومية التي

لا داعي لها، وإلغاء المحاصصة الطائفية والحزبية لشغل الوظائف الحكومية، وإعادة فتح التحقيقات في قضايا الفساد، وتمكين رئيس الوزراء من إقالة المسؤولين الإقليميين والمحافظين. وتمثّل هذه الخطة نقطة انطلاق هامة، غير أن التصويت بالإجماع على برنامج الإصلاح أتى من برلمان يضم العديد من الأحزاب والساسة الذين يُنظر إليهم باعتبارهم الأكثر إساءةً، ما يدلّ على أن تطبيق البرنامج سيحتاج إلى رصيد سياسي لا يمتلكه العبادي بعد. كما أن الأدوات والآليات اللازمة لترجمة أهداف البرنامج إلى إجراءات و نتائج ملموسة غير موجودة.

وحتى لو أحرز برنامج العبادي الإصلاحي بعض التقدّم، ما يزال العراق بحاجة إلى تحقيق إدماج سياسي حقيقي، وإصلاح الجيش والشرطة والمالية العامة، وتفعيل الخدمات الاجتماعية بشكلٍ جذري. غير أن التركيز الحصري تقريباً لكثيرين في حكومة بغداد والأحزاب الشيعية الرئيسة والقوّتين الخارجيتين الأساسيتين الداعمتين لها - الولايات المتحدة وإيران - على المواجهة العسكرية مع تنظيم "الدولة الإسلامية" يعوّق ذلك، إذ إن الحملة العسكرية متعدّدة الرؤوس والمنقسمة في كثير من الأحيان، التي تم إطلاقها ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية"، تُضعف العناصر الأساسية اللازمة لتأسيس نظام سياسي مستقرّ في مرحلة ما بعد تنظيم "الدولة الإسلامية".

## التحدّيات السياسية

جادل الكثيرون في أعقاب استيلاء تنظيم "الدولة الإسلامية" على الموصل، واجتياحه السريع للمناطق العربية السنّية وصولاً إلى مشارف بغداد في العام ٢٠١٤، أن الإدماج السياسي للعرب السنّة في العراق أمر ضروري إذا ما كانت ثمة رغبة في إلحاق الهزيمة بالتنظيم. غير أن الإدماج أصبح يعني مرة أخرى - كما كان عليه الحال في العقد السابق الذي تميّز بالمساومات السياسية في بغداد - إعادة تدوير السياسيين السنّة "المعتدلين" ممن كانوا قابلين للعمل داخل البرلمان أو مجلس الوزراء، وتقويض الغرض من عملية الإدماج.

مع ذلك، تبدو المعضلة السياسية التي يواجهها العراق أكثر تعقيداً. فالخلافات في صفوف العرب السنّة من جهة، وفي صفوف نظرائهم العرب الشيعة من جهة أخرى بشأن ماهيّة الدولة العراقية التي يريدونها، لا تقلّ أهمية عن الخلافات بين المواطنين السنة والشيعة عامة. هذا هو بالضبط إرث سعي رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى تحقيق هيمنته السياسية في المدة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤، حيث انقلب على حلفائه الشيعة كما على السنّة والأكراد. وهو أيضاً نتيجة عكسية لقيامه بتضخيم ما صوّره على أنه

تهديد سنّي على وجه التحديد، ولميله إلى "الإفراط في المركزية".

## الساحة السنّية الممزّقة

الساحة السياسية السنّية العربية ممزّقة بشدّة. فبعض القوميين العراقيين، بمن فيهم البعثيون السابقون بين المتمرّدين الحاليين المعادين لبغداد، يشعرون بالضغينة تجاه خسارة ما يعتبرونه دور أهل السنّة التاريخي في قيادة العراق الموحّد. وعلى النقيض من هذا الهدف الاسترجادي، يبدو الكثير من السنّة مستعدّين للتعامل مع بغداد، مقابل الحصول على تنازلات سياسية ومادية كبيرة وقدرٍ أكبر من السلطة المحلية. هناك أيضاً من يتصوّرون قيام حكم إسلامي في العراق، وإن كان ذلك من دون دعم تنظيم "الدولة الإسلامية"، وهو الخيار الذي له مناصروه أيضاً؛ بسبب عدم وجود خيارات أفضل. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين ووسائل الإعلام الغربية وبعض نظرائهم العرب يميلون إلى التحدّث ببساطة مفرطة عن حشد القبائل العربية السنّية في العراق ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلا أن هذه القبائل لا تقلّ تنوّعاً في حساباتها وولاءاتها السياسية. وقد أدّى هذا التنوّع إلى بروز مشكلة تمثيل خطيرة، الأمر الذي يعوق التفاوض مع بغداد.

غالباً ما يُنظر إلى الساسة السنّة في العاصمة على أنهم فاسدون ويفتقرون إلى المصداقيّة، غير أن العديد من الشخصيات السياسية والقبلية الأخرى لجأت إلى كردستان العراق أو إلى الأردن المجاور، وهي لا تطرح برنامجاً موحداً أو متماسكاً. وقد ألغى تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو همّش، الفصائل غير المرتبطة به في التمرّد السني، ما أدّى إلى تضييق المجال أكثر أمام المحاورين السنّة المحتملين. وفي ظل التفكّك الهائل بين العرب السنّة - حوالى ٢٠ في المئة منهم لجأوا إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية وحدها بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٥ - وخضوع بضعة ملايين آخرين إلى حكم تنظيم "الدولة الإسلامية"، لا أحد يمتلك المكانة الكافية للتحدّث مع السلطة نيابة عن الجماعة الأوسع.

إن غياب المبادرات السياسية الواضحة من جانب بغداد لتحقيق إدماج السنّة، لا يساعد على حلّ القضايا، على الرغم من أن المواضيع والمطالب كافة باتت معروفة. وقد تم التعامل مع مطالب السنّة في اتفاق أربيل لتقاسم السلطة بين المالكي و"العراقية" - وهي كتلة برلمانية متعددة الطوائف وعلمانية إلى حدّ كبير - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأعقب ذلك اتفاق أكثر تفصيلاً من ١٩ نقطة، ثم قائمة من ١٣ مطلباً محدّداً وضعتها حركة الاحتجاج السنّية في آذار/مارس ٢٠١٣. كان الإصرار على إلغاء قانون مكافحة الإرهاب قاسماً مشتركاً في كل تلك المطالب، حيث كان يُنظر إليه على أنه يستهدف السنّة على وجه الخصوص، وهذا إضافةً إلى إقرار قانون العفو العام، وتعديل قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث حزب البعث)، والإفراج عن المعتقلين، وخاصة النساء؛ وإضفاء الطابع المؤسّسي على عملية صنع القرار المشترك، وخاصة من خلال مجلس اتحادي ومجلس أمن قومي، وتعديل عملية إصلاح القوانين الانتخابية لضمان التمثيل العادل، وضمان التوازن الإثني والطائفي في الجيش والشرطة ومؤسّسات الدولة كافة.

من الناحية النظرية، على الأقلّ، تملك بغداد بالفعل خريطة طريق واضحة وذات مضمون، وكل ما يتعيّن عليها القيام به هو إظهار مصداقية في وضع الآليات والبدء بتنفيذ البنود الأكثر أهمية. فقد وفّر تعيين العبادي فرصة لتحديد هذا المسار. وفي حين تميّز المالكي بـ "العقلية المحافظة، وكراهية الأجانب، والمعايير القروية الضيّقة للقرابة، والخصوصية الطائفية، والهوس بالأمن، والانطوائية السرية، والسيطرة المركزية الجامدة"، يعد العبادي ملتزماً بحق بالقيادة الجماعية، وإصلاح القطاع الأمني، والتعامل مع المناطق المحرومة والممثّلين المحليين، من بين أمور أخرى. ففي مقال له نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كتب العبادي قائلاً: "لا يمكن تحقيق نصر دائم من دون إجراء إصلاح حكومي وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي"، وأورد قائمة بالإصلاحات القانونية والمؤسّسية الجديرة بالثناء التي قال إنه سيشرع فيها.

غير أن مبادرات العبادي ذهبت أدراج الرياح في مواجهة معارضة من سلفه المالكي، الذي أصبح الآن نائباً لرئيس الجمهورية، والفصائل والميليشيات السياسية الشيعية القوية. أما برنامج الإصلاح الذي تمت الموافقة عليه في آب/أغسطس ٢٠١٥، فيفتقر إلى وجود آليات تنفيذية ويتطرّق بصورة غير مباشرة فقط إلى مسألة إدماج السنّة. لم يوافق البرلمان العراقي بعد على قانون المساءلة والعدالة المعدّل، ولم يتم حتى الآن تمكين هيئات الدولة التي يُفترض أنها مستقلة، مثل هيئة النزاهة واللجان الانتخابية والبنك المركزي ظن لتكون بمثابة ضوابط على السلطة التنفيذية.

## الحرس الوطني

بسبب عدم قدرتهما أو رغبتهما في التعامل مباشرة مع "المسألة السنّية"، اختزلت بغداد والولايات المتحدة المسألة بكيفية تجنيد السنّة في قوة شبه عسكرية تعتمد على القبائل لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية". ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ اقترح العبادي ضم السنّة إلى "الحرس الوطني" الجديد، وأصبح الحرس يمثّل حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في العراق منذ ذلك الحين، واختباراً أيضاً لنوايا الحكومة تجاه السنّة. يعكس هذا التركيز، جزئياً، الأهمية التي يعلقها الكثير من السنّة على الدمج العسكري، وخاصة أولئك الذين كانوا جزءاً من القوات المسلحة أو مؤسّسات الدولة في عهد صدام حسين حتى العام ٢٠٠٣. وقد لعب رئيس الوزراء آنذاك المالكي على هذا الوتر، عبر السماح لضباط الجيش السابقين باستعادة وظائفهم في أعقاب سنّ قانون المساءلة والعدالة للعام ٢٠٠٨، وطالبهم بالولاء الشخصي له في المقابل. غير أن حالة الفوضى التي عانى منها الجيش في أعقاب الهجوم الذي شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية" في حزيران/يونيو ٢٠١٤ وإقالة العديد من القادة الذين عيّنهم المالكي في وقت لاحق، جعلت هذه وسيلة أقل فعّالية لدمج السنّة.

ومع ذلك، فإن اقتراح إنشاء حرس وطني يثير من المشاكل بقدر ما يسعى إلى حلّها. فقد وافق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون إنشاء الحرس الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٥، غير أن الميليشيات والأحزاب الشيعية

القوية عارضت بشدّة تسليح السكان المحليين السنّة؛ لأنهم يشتبهون في أنهم سيتحايزون إلى تنظيم "الدولة الإسلامية". ووصل الأمر بكتائب حزب الله المدعومة من إيران إلى حدّ التحذير من أنها ستتعامل مع أي قوات شبه عسكرية سنّية بوصفها مجالس صحوة تابعة للأميركيين، في إشارة صريحة إلى المتمرّدين السنة السابقين من أبناء القبائل الذين جندتهم الولايات المتحدة في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمحاربة تنظيم القاعدة، مع وعد بمنحهم حكم ذاتي عملي ورواتب حكومية ودعم سياسي. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ما يزال قانون الحرس الوطني ينتظر التنفيذ.

في موازاة ذلك، يتسبّب احتمال تسليح وتمويل السنّة من جانب الحكومة المركزية - أو من جانب الولايات المتحدة - في إثارة مضاعفات اجتماعية وسياسية سلبية. فالتشديد على استخدام القوة وعلى بناء قوة شبه عسكرية سنّية، يحيي الدور الاجتماعي للقبائل ويعسكر المجتمع، ويعزّز التنافس للحصول على الدعم العسكري المالي. وفي الوقت نفسه، يشكو قادة القبائل والسياسيون السنّة، الذين لجأ الكثير منهم إلى كردستان العراق أو الأردن المجاور، بصورة روتينية من نقص التمويل والتجهيز، في حين يشيرون في المقابل إلى تدفّق المساعدات الخارجية والتمويل الحكومي للميليشيات الشيعية والبيشمركة الكردية. مع ذلك، يبقى السنّة حبيسي حلقة مفرغة من التبعية والتفتّت من خلال التطلّع إلى القوى الخارجية لتعزيز قدراتهم العسكرية ومكانتهم السياسية.

### البُعد الشيعي

على الرغم من أن الأحزاب والميليشيات الشيعية موحّدة بشكل واضح في معارضتها لتنظيم "الدولة الإسلامية"، إلا أنها منقسمة في ما بينها ضمنياً، وبالشدّة نفسها تقريباً كنظيراتها السنّية بشأن ما تعده التوجهات المرغوبة سياسيّاً للدولة العراقية في المستقبل. تتمحور إحدى نقاط الخلاف الأساسية حول العلاقات مع إيران، الأمر الذي يتجلّى بصورة إضافية في احتدام المنافسة بين حوزة النجف الدينية الشيعية في العراق وحوزة قم في إيران على الأفضلية في الفقه والسلطة السياسية. كما تنقسم الساحة الشيعية بشدّة بشأن الحكم الذاتي الإقليمي والمتطلّبات اللازمة للإدماج السياسي للسنّة، وقد فاقمت هذا الاختلاف العسكرةُ الشديدة للسياسة العراقية، ما يجعل من الصعب إيجاد أرضية مشتركة مع النظراء العرب السنّة والحكومة الإقليمية الكردية.

فمن جانب، تتّخذ الشخصيات الشيعية الهامة مثل آية الله العظمى علي السيستاني، ورجل الدين مقتدى الصدر، الذي يرأس كتلة برلمانية كبيرة، وعمار الحكيم من المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، موقفاً عراقياً وطنياً. فهم يصرّون على تعزيز مؤسّسات الدولة المركزية، ويفضّلون وجود جيش موحّد على وجود قوات شبه عسكرية طائفية أو إقليمية شبه مستقلّة، ويعادون خطط الحكم الذاتي للمحافظات لأنها برأيهم تهدّد السلامة الإقليمية للبلاد، ويدعمون المصالحة مع السنّة. العبادي قريب من هذا المنظور السياسي الواسع، على الرغم من أنه وحزب الدعوة الذي ينتمي إليه

(جنباً إلى جنب مع رئيس الوزراء السابق المالكي) يفضّلون إقامة علاقات وثيقة مع إيران.

في الجانب الآخر، هناك الجماعات التي تدعمها إيران مثل منظمة بدر التي لديها انتشار واسع داخل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الداخلي؛ وعصائب أهل الحق، وهي ميليشيا منشقّة عن جيش المهدي المنحلّ التابع لمقتدى الصدر وتتمتّع بعلاقات وثيقة مع المالكي؛ وكتائب حزب الله، التي صنّفتها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية في العام ٢٠٠٩، والتي أنشأت سرايا الدفاع الشعبي لحشد المتطوعين الشيعة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" قبل وقت قصير من سقوط مدينة الموصل. ويعارض قادة الميليشيات مثل هادي العامري وقيس الخزعلي عودة الولايات المتحدة إلى العراق، ويدعمون إبرام تحالف مع إيران كما يفعل المالكي.

ثمّة أشياء كثيرة في السياسة الوطنية العراقية تعتمد على توازن القوى بين هذه الجهات المختلفة، غير أن هذا التوازن يتغيّر بصورة مستمرة، ما يؤدّي إلى حدوث تحوّلات متكرّرة في السياسات. من الأمثلة البارزة على ذلك المواقف تجاه "الحشد الشعبي"، وهي قوات شبه عسكرية تتكوّن على وجه الحصر تقريباً من متطوعين شيعة، وتشكّلت استجابةً لدعوة من السيستاني للدفاع عن العراق في أعقاب سقوط الموصل. كان السيستاني يرغب في الأصل أن يكون الحشد الشعبي قوة مساعدة للجيش العراقي ويخضع إلى سيطرة الدولة، غير أن الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران استثمرت في الحشد الشعبي بكثافة بوصفه وسيلة للالتفاف على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والبرلمان.

بيد أن تعمُّق العسكرة والاستقطاب دفعا السيستاني، على ما يبدو، إلى الاصطفاف مع الحشد الشعبي علناً. ففي أعقاب استيلاء تنظيم "الدولة الإسلامية" المفاجئ على مدينة الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار، في أيار/مايو ٢٠١٥، اعترف السيستاني بالحشد الشعبي ككيان مستقل ضمن مجموعة عسكرية تضمّ أيضاً "القوات المسلحة ... ومقاتلي العشائر". وقد بدا الصدر نفسه حساساً بصورة مماثلة تجاه الحالة المزاجية للقاعدة الشعبية الشيعية، وسمح لميليشيا سرايا السلام بالانضمام إلى الحشد الشعبي، وتعهّد بالانتقام بشدة إذا تجرّأ تنظيم الدولة الإسلامية "حتى على لمس" الأماكن الشيعية المقدسة في كربلاء، بعد أن هدّد التنظيم بذلك بعد الاستيلاء على الرمادي.

علاوةً على ذلك، أدّى سقوط الرمادي إلى إضعاف العبادي، الذي تصدّر الدعوة إلى تولّي الجيش والشرطة استعادة السيطرة على المناطق السنّية من تنظيم "الدولة الإسلامية" والاحتفاظ بها. في السابق، وخلال معركة استعادة مدينة تكريت التي استمرت شهراً في آذار/مارس، أمر العبادي الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران بالخروج من المدينة، واستدعى سلاح الجو الأميركي لدعم الجيش، كي يثبت أنه يقف على مسافة من إيران ولينزع فتيل غضب السنّة من بعض الحوادث الفردية التي تقوم بها بعض فصائل الحشد. وقد صوّرت الميليشيات الشيعية سقوط الرمادي بوصفه دليلاً على فشل نهج العبادي، وتبريراً لإصرارها على منح الحشد الشعبي دوراً قيادياً واستقلالاً عملياً.

يهدّد تقاطع الساحة السياسية الشيعية حول مسألة تأييد الحشد الشعبي بتعميق الانقسام الطائفي؛ لأنه يتناقض مع العداء الملحوظ الذي تكنّه معظم الفصائل الشيعية لتشكيل الحرس الوطني. ويخشى الكثيرون من أن الحرس الوطني سيقتصر على توفير إطار لتسليح الميليشيات السنّية التي ستسعى عاجلاً أو آجلاً إلى استعادة الهيمنة السنّية وإعادة شيعة العراق مرة أخرى إلى وضع مواطنين من الدرجة الثانية. معارضة السيستاني والصدر لإعادة الضباط البعثيين السابقين إلى الخدمة الفعلية، والتي نصّ عليها مشروع قانون الحرس الوطني الذي وافق عليه مجلس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠١٥، تجعلهما أكثر تماشياً في هذا الخصوص مع الميليشيات التي تدعمها إيران.

وهكذا، ومرة أخرى، يتم اختزال التحدّيات السياسية الكبرى التي تواجه الدولة العراقية في جدال حول مكانة ودور تشكيل شبه عسكري أو آخر. وهذا لا يصبّ في صالح العبادي، الذي سعى إلى تمكين البرلمان بهدف تأكيد سلطة مؤسّسات الدولة المركزية وتعزيز مكانته السياسية، بينما كان يعمل بالتوازي لإحراز تقدّم داخل حزب الدعوة في مواجهة المالكي. لكن، وعلى الرغم من أن معظم الميليشيات الشيعية المتحالفة مع المالكي لديها بضعة نواب في البرلمان أو ليس لديها أعضاء على الإطلاق - باستثناء منظمة بدر، التي لديها ٢٢ نائباً - فإنها تملك جنباً إلى جنب مع المالكي ما يكفي من الأصوات لعرقلة المبادرات الكبرى في البرلمان، وأبرزها قانون الحرس الوطني، وعرقلة قدرة العبادي على التواصل مع السنّة. وبما أن المعركة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" تضعف أهمية دور البرلمان كساحة سياسية، فإن تأثير الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران يزداد باطّراد.

تكشف إدارة العبادي للمعركة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" مأزقه السياسي أيضاً، فهو بحاجة إلى اتّخاذ إجراءات حاسمة ضد التنظيم، ليس بهدف حرمانه من فرصة تعزيز سيطرته على الملايين من أهل السنّة وحسب، بل أيضاً لإظهار سلطته الشخصية (أي العبادي)، واستعادة هيبة الجيش، وإعادة تأهيل الدولة في نظر الجمهور. غير أن عدم جاهزية الجيش، يضع زمام المبادرة في أيدي الميليشيات الشيعية، ما يتيح لها الزعم بأن لها الفضل في التحرّك، فيما تتلكّأ الدولة وتراوغ.

واستشرافاً للمستقبل، ستحقق الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران مكاسب في حال غاب السيستاني البالغ ٨٥ عاماً عن المشهد. فهو الوحيد الذي يملك المكانة الوطنية والدينية التي تمكّنه من الدعوة إلى حلّ الحشد الشعبي ودمجه في الجيش والشرطة، الأمر الذي يجب أن يحدث عاجلاً أم آجلا إذا ما أُريد للمقترحات المتعلّقة بالمصالحة مع السنّة وإعادة تأهيل مؤسّسات الدولة أن تكون ذات مصداقية. غير أن الأمر الذي يزداد التباساً هو ما إذا كان السيستاني سيستخدم سلطته في هذا الاتجاه، بل وما إذا كانت الميليشيات المدعومة من إيران ستصغي له. لا يوجد مرشحون محتملون لخلافته بوصفه صاحب السلطة الدينية العليا في النجف، غير أن إيران تخوض بالفعل منافسة صامتة لتحديد النتيجة. وهذا بدوره يشجّع الميليشيات الشيعية الحليفة.



رابط المقال: http://goo.gl/AVwOc6

# العراق مركز صراع القوى الإقليمية

تحليل معهد ستراتفورد
١٨ أيلول ٢٠١٥

ترجمة وتحليل: م.م. مؤيد جبار حسن

## توقعات الكاتب

سوف يستمر رئيس الوزراء العراقي بمواصلة إصلاحاته لتخفيف القبضة الإيرانية على بلاده.

هناك عدد متزايد من اللاعبين في المنطقة يسعى إلى تحدي موقف طهران بوصفها النفوذ الأجنبي المهيمن في العراق.

سيستمر نفوذ إيران قويا و كبيرا في مجلس النواب العراقي لتعزيز وجودها في العراق في المستقبل المنظور.

العراق مفترق طرق تاريخي بين الامبراطوريات الكبرى في الشرق والغرب، ووقع مرة أخرى في منتصف معركة بين القوى الإقليمية التي تسعى لحماية مصالحها الخاصة. فمنذ سقوط نظام صدام حسين، حافظت إيران على نفوذها المهيمن في العراق، وهو الوضع الذي تم ترسيخه بعد انسحاب القوات الأمريكية في عام ٢٠١١.

الآن، ومع ذلك، مكانة إيران قد لا تكون مضمونة، إذ دفع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي العديد من الإصلاحات التي تحد من الدور الإيراني المتزايد في البلاد، وخلق فرصة للدول الأخرى في المنطقة للعب نفوذ أكبر في العراق. لكن إيران لن تتراجع دون قتال، فهي ستستخدم كل وسيلة، بما في ذلك قوات بالوكالة، لحراسة مصالحها في العراق.

## منافسو إيران يجتمعون

دعا الاستياء الشعبي ذو النطاق الواسع الحكومة العراقية إلى سن تغيير كبير في البلاد. العبادي، بدعم آية الله العظمى علي السيستاني، استفاد من هذا الانفتاح لتنفيذ العديد من الإصلاحات الرئيسة التي نأت بالعراق سياسيا عن جارتها الشرقية. طهران أعربت عن قلقها إزاء تطور الأحداث في البلاد لإسقاط مشروع إيران في الشرق الأوسط، وقد بدأت الدفع ضد الإصلاحات التي يتبعها القادة العراقيون.

وبعد أن وجد الفرصة سانحة لتعزيز نفوذه في العراق، اتخذ مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية خطوات لكسب ود حكومة العبادي. بعد ٢٥ عاما من الغياب الدبلوماسي، افتتحت المملكة العربية السعودية سفارتها في بغداد وقنصلية لها في أربيل بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى. ودول الخليج الأخرى

لم تتأخر، فقطر مثلا اختارت سفيرها المستقبلي في العراق.

ويشير التقرير إلى أن العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها السعودية، قد تحاول رفع مكانتها في العراق من خلال لعب دور الوسيط في محادثات بين حكومة بغداد والقبائل السنية في البلد.

قطر على سبيل المثال، استضافت مجموعة كبيرة من النواب العراقيين في وقت سابق من هذا الشهر في ما وصفته بـ "مبادرة المصالحة العراقية". الحكومة العراقية ومجلس التعاون الخليجي أيضا يتشاركون هدف الحد من النفوذ الإيراني في العراق، وهو ما يضعف قوة تنظيم "الدولة الإسلامية" في المنطقة.

لقد أدى تراجع أسعار النفط إلى تفاقم الأزمة المالية في العراق، وتأخير رواتب قوات الأمن، وهذه فرصة - بحسب رأي الكاتب - يمكن لدول الخليج الغنية أن تستغلها ببراعة مع بغداد من خلال القروض أو المنح، بما في ذلك ٥٠٠ مليون دولار مساعدات خصصها مجلس التعاون الخليجي بالفعل للاجئين العراقيين.

وقد بدأت قوى إقليمية أخرى مثل تركيا والأردن أيضا إظهار مصلحة في تحسين علاقاتها مع العراق. علاقة تركيا مع رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني تتدهور، وهذا يتزامن مع استئناف أنقرة لحملتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني وتوتر الوضع الاقتصادي مع أربيل. أنقرة حاولت التقرب بالفعل لعدد من المسؤولين العراقيين، بما في ذلك نائب الرئيس العراقي أسامة النجيفي وأياد علاوي خلال زيارتهم الأخيرة إلى تركيا. وفي الوقت نفسه، الأردن الذي يواجه تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية" المتزايد على حدوده، يسعى إلى تنسيق أمني أكبر مع العراق لمكافحة انتشار الجماعة المسلحة. وتشير مصادر ستراتفورد إلى أن الأردن قد زاد من تعاونه مع العراق لمواجهة زحف تنظيم "الدولة إسلامية" على الحدود المشتركة.

## التهديدات الداخلية والخارجية

العديد من الدول في المنطقة لها مصالح استراتيجية تتعارض بشكل مباشر مع مصالح إيران، وهذا ما زاد من قلق طهران حول إصلاحات العبادي الأخيرة. وقد أظهرت إيران بالفعل استعدادها للوقوف ضد رئيس الوزراء العراقي ومنافسيها في المنطقة لمنع تقويض موقعها في العراق. طهران لديها العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها لحماية نفوذها، بما في ذلك المساعدات العسكرية الضخمة التي تواصل تقديمها لبغداد في حربها ضد الإرهاب. ومع ذلك، فإن السلاح الرئيس يبقى مجموعة واسعة من وكلاء الميليشيات الشيعية.

حاليا، أكبر تهديد لتلك الميليشيات وخصوصا تلك

التي تعمل كوسطاء إيران، هو قانون العبادي للحرس الوطني الذي اقترحه أواخر عام ٢٠١٤ لنيل مزيد من المشاركة من قبل الطائفة السنية والسيطرة على المسائل الأمنية في مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية". ومنذ ذلك الحين، تطور قانون الحرس الوطني إلى آلية واسعة تندرج ضمنها كل العشائر السنية والميليشيات الشيعية، بما في ذلك الحشد الشعبي، في إطار الحرس الوطني الذي يرتبط مباشرة بقيادة موحدة في بغداد.

يهدد قانون الحرس الوطني استقلال الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران المكونة للحشد الشعبي. إيران ستفقد نفوذها لدى الميليشيات إذا تم تمرير القانون، لذلك تعارضه بطبيعة الحال. وفي الوقت نفسه، ما تزال الفصائل الكردية في العراق تقاوم أي تحرك من بغداد لتركيز السلطة بيدها، وخاصة في المجالات الأمنية والعسكرية. وأمام هذه المعارضة الكبيرة، العبادي يواجه صعوبة في المضي قُدماً.

أكبر مصدر قلق لحكومة العبادي هو فاعلية إيران في تعبئة وكلاء ميليشياتها، وأبرزها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، لمعارضة مبادرات رئيس الوزراء وتعزيز النفوذ الإيراني. الميليشيات، بقيادة كتائب حزب الله، شنت حملة إعلامية تصور قانون الحرس الوطني جزءا من مؤامرة أوسع بين تنظيم "الدولة الإسلامية" وحزب البعث والولايات المتحدة. ومع انخراط الجيش العراقي في معارك ضد "الدولة الإسلامية"، أصبحت الميليشيات تتمتع بحرية كبيرة في بغداد، ولن تتردد في استخدام القوة لفرض مطالبهم. على سبيل المثال، قامت الميليشيات بخطف نائب وزير العدل ومدير التحقيقات في شرق بغداد يوم ٨ أيلول. مثل هذه الأعمال أقنعت مجلس النواب العراقي بعدم النظر في مقترح القانون قبل يوم واحد من التصويت عليه.

المقاومة النشطة التي أبدتها الميليشيات لقانون الحرس الوطني مكنت بعض النواب من معارضته كذلك. ونتيجة لذلك، فإن المبادرة الجديدة التي يقودها هؤلاء المشرعون من شأنها إسقاط مشروع القانون.

وقد ضربت ميليشيات إيران تركيا بالوكالة، ومن المحتمل أن يكون ذلك بناء على طلب من طهران، وذلك يوم ٢ أيلول، عندما خطف مسلحون ١٨ عامل بناء تركي في بغداد، فقام خمسة مسلحين ملثمين يشتبه أنهم ينتمون إلى كتائب حزب الله، ظهروا في وقت لاحق في شريط فيديو يرتدون لباسا أسود وخلفهم لافتة تحمل شعار الشيعة المألوف، وكذلك عنوان "فرق الموت". في الفيديو، قرأ المخطوفون الأتراك قائمة من المطالب التي تضمنت انسحاب القوات التركية من العراق، ووقف شراء النفط من حكومة إقليم كردستان، ونهاية الحصار عن المدن الشيعية السورية

كالفوعة وكفريا. وقد داهمت القوات العراقية مقر الكتائب في بغداد، لكنها لم تجد الرهائن الأتراك. ويستبعد الكاتب

أن الميليشيات الشيعية ذات الصلات الوثيقة مع إيران ستنفذ مثل هذه العملية دون موافقة طهران، ويشير الاختطاف إلى استعداد إيران لاستخدام وكلائها العراقيين لمنع منافسيها الإقليميين من كسب النفوذ في العراق.

وعلى الرغم من المقاومة الشرسة التي يواجهها العبادي، فمن غير المرجح أن يتراجع عن جهوده الإصلاحية في وقت قريب. وفي الوقت نفسه، سوف يستمر الثقل الإقليمي في المناورة على السلطة في العراق لملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الإيراني. إيران - من جانبها - سوف تواجه عددا متزايدا من التحديات تجاه مكانتها بوصفها قوة أجنبية مهيمنة في العراق. ومع ذلك، بوجود وكلائها الأقوياء ونفوذها الكبير في البرلمان العراقي، ستحافظ على وجود قوي في مستقبل العراق المنظور.

**تحليل:**

في البدء يفترض التقرير أن هدف الإصلاحات ضرب المصالح الإيرانية في العراق، وفي ذلك مجافاة للحقيقة. إذ إن الجماهير العريضة التي خرجت أولا للمطالبة بتحسين تجهيز الكهرباء خلال الصيف اللاهب، ثم توسعت مطالبها لتشمل جميع الخدمات التي يعاني الشعب من غيابها، وكذلك إقالة ومحاسبة الفاسدين من أصحاب المناصب الإدارية والسياسية في الحكومة والبرلمان. تلك الجماهير تعارض أي تدخل خارجي يضر بمصالح العراق ويمس سيادته واستقلاله من أي طرف كان. كما يرى الكاتب أن هناك مصلحة مشتركة للتقارب العربي - العراقي، ويضرب لذلك أمثلة بسيطة كفتح سفارة، ويتناسى التورط العربي - الخليجي في إذكاء النزاع الطائفي بين مكونات الشعب العراقي ودعم الإرهاب منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا. وأخيرا يعترف التقرير بأن العبادي يواجه مقاومة شرسة من الفاسدين الذين تستهدفهم حزم إصلاحاته، لكنه سيمضي في طريقه رغم كل شيء، وهذه الحقيقة تعكس الواقع الذي يعيش فيه العراق وتصاعد

التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدرجة تهدد وحدة البلد أو حتى وجوده، فالتغيير ضرورة قصوى.







رابط المقال: https://goo.gl/0aNRYF

العدد [١٣٦]

# كيف تسير الحرب ضد تنظيم "داعش"؟
## آراء لعشر خبراء

الناشر: ميوزنغز أون إيراك (MUSINGS ON IRAQ)
٢٠١٥/٨/١٩

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

في شهر آب عام ٢٠١٤ انضمت الولايات المتحدة إلى الحرب ضد تنظيم "داعش"، إذ دفعت المجزرة التي ارتكبت بحق الأيزيديين في قضاء سنجار التابع لمحافظة نينوى واشنطن إلى تشكيل تحالف دولي للبدء بشن غارات جوية على مواقع "داعش" في العراق وسوريا، وكان هذا منذ سنة تقريبا. وهنا آراء لعشر خبراء بشأن سير الحرب في العراق ضد المتطرفين، وجميعهم مراقبون مخضرمون لعمليات التنظيم سواء في سوريا أم في العراق، وهم: **أحمد علي من الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية، جيم بيرغر من معهد بروكينغز، ديفيد غارتنسين روس من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، الدكتور مايكل نايتس من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، آرون لند رئيس تحرير موقع (سوريا في أزمة) التابع لمعهد كارينجي، أليكس ميلو من مجلة هوريزون كلاينت أكسس، دوغلاس أوليفانت من مؤسسة أمريكا الجديدة، أيمن جواد التميمي من منتدى الشرق الأوسط، كريج وايتساید من كلية الحرب البحرية، هارون زيلين من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.**

### أحمد علي: زميل بارز في معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية

وصلت الحرب ضد تنظيم "داعش" في العراق إلى مرحلة حرجة، إذ إن التنظيم تحول من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع، وهذا يختلف عما كان عليه العالم الماضي، لكن ذلك لن يحدث بسهولة، إذ استولى على الكثير من المدن في شمال وغرب العراق من دون أن يخوض أي معركة، لكنه يشهد اليوم حالة تراجع، إذ تم تضييق الخناق عليه في العراق فضلا عن أنه يواجه ضغوطا في سوريا، لكن هذه التطورات الإيجابية لا تعني أنه على وشك الهزيمة، إلا أنها تشير إلى أن هناك طريقة يمكن هزيمته من خلالها، ألا وهي تعزيز العناصر العسكرية والسياسية.

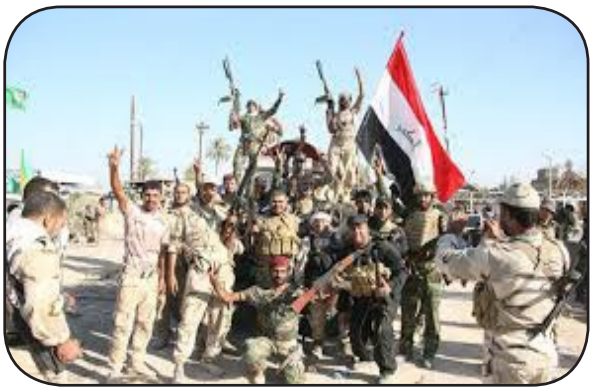

ففي العراق، قوات الأمن العراقية والحشد الشعبي وقوات البيشمركة والعشائر السنية تعرف من هو العدو جيدا، إذ ما تزال تخوض الحرب منذ أكثر من سنة شهدت فيها الكثير من النجاحات والانتكاسات، وتنتهج هذه القوى المناهضة لـ"داعش" استراتيجية تتسم بالصبر وتدرك إمكانية هزيمة التنظيم ببطء حتى

لو كانت تلك مسؤولية صعبة. لكن ما تزال هذه القوى تحتاج إلى درجة كبيرة من الدعم الذي يتضمن التخطيط الاستراتيجي والدعم الجوي، وعليها تجنب الوقوع في شرك المنافسات الداخلية والحرب الحادة التي يتنامى في ظلها التنظيم. أما فيما يتعلق بالشأن السياسي، فقد أطلق رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي جملة من الأجندة الإصلاحية الطموحة وقال: علينا التركيز على التحدي السياسي وعدم إهمال التحدي العسكري لـ"داعش".

ويشهد التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" الذي تقوده الولايات المتحدة وضعية مختلفة في الوقت الراهن، فالضربات الجوية التي يشنها أصبحت أكثر تواترا و يمكنها تحقيق المزيد من النجاح، إذ كانت مصحوبة بمجموعة من قواعد الاشتباك. لكن قوانين التدخل الحالية التي وضعتها القوات العسكرية الأمريكية منعت القوات البرية من أن تصبح أكثر فاعلية، كما يمكنها أن تسمح لـ"داعش" بتحقيق مكاسب كما حدث سابقا في مدينة الرمادي، لكن تركيا الآن تلعب دورا إيجابيا في محاربة التنظيم ويمكنها أن تصبح أكثر جدية وفاعلية من خلال ضمان تضييق الخناق على مقاتليه في المطارات والحدود التابعة لها، إلا أنه يمكن أن يكون لاستهداف تركيا لحزب العمال الكردستاني أثر على محاربة تنظيم "داعش"، إذ يقاتل كلّ من حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي التنظيم في العراق وسوريا، وبلا شك أن استهدافهم سوف يحد من ملاحقتهم للتنظيم و يؤدي إلى استمرار التوترات بين تركيا و حزب العمال الكردستاني، لذلك يجب أن يدرك كلا الجانبان التركي والكردي الآن أن أولوية الأعمال التي يقومون بها يجب أن تكون لمحاربة التنظيم.

ما يزال تنظيم "داعش" يشكل تهديدا على الرغم من موقفه الضعيف، كما يشكل وجوده الإقليمي في كل من مصر وليبيا نوعا من القلق، لكن لا يمكن للولايات المتحدة أن تتواجد في كل هذه الأماكن لتتصدى له، بل يمكنها الاعتماد على الشركاء والحلفاء المحليين، وسوف يكون القيام بهذه المهمة أسهل في العراق وسوريا منه في ليبيا وسوريا، لذلك يجب أن تتم معالجة الأمر بشكل سريع وعدم انتظار تكرار ما حدث في مدينة الرمادي لتكون الولايات المتحدة أكثر عدوانية تجاه التنظيم، فمتطلبات واحتياجات أرض المعركة واضحة تماما ولا تملك الولايات المتحدة حق التأني في اتخاذ القرار، وإن قيامها بالعمل السريع ونشر القوات سوف يأمن نفوذ الولايات المتحدة الآن وعلى المدى البعيد.

### جيم بيرغر: زميل بارز في معهد بروكينغز ومؤلف كتاب (دولة الرعب)

في الوقت الذي ثبت فيه عدم جدية الحرب ضد تنظيم "داعش"، أوقف التحالف جهوده لإحداث تغيير معنوي في كل من العراق وسوريا. وعلى الرغم من فقدان التنظيم سيطرته على بعض الأراضي، لكنه تمكن من السيطرة على أراض أخرى، ولاسيما على الساحة الدولية، و من الصعب إضعافه بعد انضمام جماعة "بوكو حرام" المتشددة في نيجيريا إليه، وقام بالعديد من العمليات الإرهابية في كل من اليمن وأفغانستان وتونس. والتساؤل المهم هنا هو: هل أن إيقاف جهود التحالف سيصبّ في مصلحة "داعش" أم في مصلحة التحالف؟

إذا اضطر التنظيم إلى استهلاك الموارد التي يمتلكها يمكن أن يستعيدها من خلال السيطرة على مناطق أخرى، لكن يمكن أن يتعرض إلى نكسات في أي وقت. أما إذا استطاع المحافظة على موارده، فقدرته على البروز عالميا وإشعال الصراعات الجانبية بين أعضاء التحالف قد تحول هذه الميزة لصالحة.

## ديفيد غارتنسين روس: زميل بارز من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

وضح الكاتب الأمريكي دويل مكمانوس في مقال نشره موقع لوس أنجلوس تايمز أن الإجابة عن كيفية سير الحرب ضد تنظيم "داعش" تعتمد على المقاييس التي يستخدمها الأشخاص، إذ فقد التنظيم حوالي ١٠٪ من الأراضي التي استحوذ عليها سابقا، لكنه ما يزال يسيطر على أراض أخرى، ويمكنه زيادة هجماته كما فعل في شهر أيار/ مايو في السيطرة على مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار. والحقيقة لا تكمن في استمرار سيطرة تنظيم "داعش" على الكثير من المناطق بعد عام من القتال مع أقوى الدول في العالم، بل في تهديده بالاستيلاء على المزيد من الأراضي. ونظرا لمدى الصعوبة التي تواجهها الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية(VNSAs) في السيطرة على الأراضي لحقب زمنية طويلة، يمكننا أن نعد تنظيم "داعش" هو الرابح على الرغم من افتقار "دولة الخلافة" إلى البقاء في السلطة. وقد أظهر التنظيم أن الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية يمكنها السيطرة على مجموعة واسعة من الأراضي في المناطق التي تتمتع بأهمية استراتيجية، كما يمكن للمجاميع الجهادية المحافظة على هذه المكاسب على الرغم من استخدامها الصور الوحشية لقانون الشريعة كالاستعباد الجنسي واتباع سياسة الإبادة الجماعية ضد الأقليات الدينية، في حين كان للولايات المتحدة الحق في منع القوات البرية التقليدية من اتباع العديد من سياسات الائتلاف التي تثير الشكوك حول الاستراتيجية الحالية، فيما أدت قواعد الاشتباك الصارمة المفروضة على الضربات الجوية الأمريكية إلى خفض معدلات استنزاف التنظيم أكثر من المفروض، وإن فشل التحالف في التنسيق مع عشائر الأنبار قبل سقوط الرمادي - العشائر نفسها التي تمردت ضد تنظيم "داعش" سابقا - يعد فرصة ضائعة، وقرار العراق باستمرار صرف رواتب موظفي المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش" الذي يعد قرارا غير منطقيا سوف يثري التنظيم، لكن هذا لا يعني أن كل شيء يسير وفق ما يريده التنظيم، إذ يواجه انقسامات داخلية في صفوفه وفقدان طرق الإمداد وتحديات الجماعات الكردية في عاصمته مدينة "الرقة" السورية، لكن تمسكه بشعار "باقية وتتمدد" على الرغم من التحالف المجتمع ضده، يعني أنه في أفضل حال، وعلى الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية ملاحظة ذلك واتخاذه كمثال.

## مايكل نايتس زميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

في الحديث عن العراق فقط، والذي يعد جبهة واحدة من الحرب الأوسع ضد تنظيم "داعش"، ينبغي أن يأخذ أي تقييم لمستوى التقدم الحالي بعين الاعتبار وجهة نظر المشاركين المتباينين. قد تكون الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة غير صبورة لكنها سترى في الدفاع عن سامراء وبغداد وكربلاء نجاحاً عظيماً، وسوف تنظر بالفخر نفسه إلى تحرير ناحية جرف

الصخر( التي تطل على طريق الحجاج الشـيعة) وتكريت ومناطق أخرى، كما سيكون نوعا من التفاؤل حول المعارك التي تتكشف في الرمادي وحديثة. ومن وجهة نظر بغداد، الجيش العراقي يستعيد عافيته لكنه ما يزال يعتمد إلى حد كبير على السياسيين الشـيعة الذين شكلوا قوات عسكرية خاصـة بهم. وإن بطء تقدم الحكومة ليس بالضرورة واحداً من مخاوف بغداد الرئيسـة بشأن الحرب، بل إن هذه المخاوف تتعلق بأي أحد من المنافسين الشيعة غير الحكوميين ممن يحظون بالتمكين بفعل الحرب. من وجهة نظر شـخص غربي، ما تزال الكثير من الأراضي في العراق بحاجة إلى التحرير، لكن بالنسبة إلى سياسي عراقي شيعي، تم بالفعل تحرير المناطق الشـيعية كلّها تقريباً، بينما تُعد المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، والبعيدة عن بغداد أولوية أدنى. وعليه - من وجهة نظر شيعة العراق - شهدت الحرب تعبئةً شعبية ملهِمة أمّنت عدم اجتياح معظم المناطق الشيعية، الأمر الذي يشكّل نجاحاً جديراً بالثناء.

لدى أكراد العراق وجهة نظر مشـابهة لوجهة نظر الحكومـة الاتحادية التي يقودها الشـيعة. فقد أظهر الدفاع عن أربيل أنّ الولايات المتحدة والغرب يهمهما كثيراً بقاء "كردسـتان العراق" إقليماً نابضاً بالأمن والاستقرار، وعليه تم تقديم مستوى غير مسبوق من الدعم العسـكري الدولي للأكراد. فقد استعاد الأكراد معظم المناطق التي تهمهم ورسموا خطا دفاعيا قويا للغايـة يضم معظـم محافظة كركـوك. ومن وجهة نظرهـم تبقى المهمة غير منجـزة، فتنظيم "داعش" قريـب إلى درجة لا تبعث على الارتياح، لذا سـيعد الأكراد الحرب ضد التنظيم تسـير على قدم وساق، إلا أن الأمر سـيصبح كارثياً إذا تراجع الأكراد فجأةً وتركوا للتنظيم السـيطرة على مدينة الموصل التي تبعد نصف ساعة فقط عن عاصمتهم أربيل.

وليس هناك شك في أن معظم العرب السنة في العراق قد يعدون الحرب ضد تنظيم "داعش" تسير بشكل سيءٍ للغاية. ويخشـى أولئك الذين يقيمون في مناطق أكثر أمناً كبغداد، من رد فعلٍ عنيف إذا بدأ التنظيم بإطلاق موجة من التفجيرات في المناطق الشيعية المجاورة لهم. أما الذين يسـكنون في المناطق المُحرّرة، فيواجهون تحدياً مهولاً يتمثّل بإعادة الإعمار ويمنع الكثيرين من العودة إلى مدنهم وقراهم. في حين يبقى القابعون في المناطق التي يسـيطر عليها تنظيم "داعش" أو الذين ينتظرون العودة إليها من مخيمات المشـردين داخلياً غيـر متيقنين من أن أي أحد سـيحرر فعلاً المناطق السـنية من أجلهم. وإذا اضطرت فرق الحشد الشعبي السـنية إلى تحرير المناطق بنفسـها بوصفها القوات القتالية الرائدة على هذه الجبهة، فبذلك سينتظر الكثير من أبناء المقاتلين مسـاراً دموياً. لذا فمنذ عام ٢٠١٤ كانت الحـرب كارثية على نطاق لم يسـبق له مثيل بالنسـبة إلى السـنة، حتى بالمقارنة بالكوارث التي تعرض لها سنة العراق في السنوات السابقة.

وربما لدى الأسرة الدولية، بما فيها الولايات المتحدة، وجهة نظر مختلفة للغاية حول ما إذا كانت الحرب تسير بالشكل الصحيح في العراق. فقد أرادت القيادة الأمريكية أن تحد من تقدم تنظيـم "داعش" في العراق من دون أن تصبـح مجدداً طرفاً لا غنى عنه في الدعم بالقوات البرية. وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف الضيق، الأمر الذي قد يرضي البيت الأبيض بعض الشيء وإدارات أخرى أيضاً. أما الإيرانيون، فقد اكتسـبوا تأثيراً كبيراً بتكلفة زهيدة إلى حد ما، وذلك من خلال تفادي التذمر

واللجوء إلى سرعة التحرك، وهو بالتحديد ما أمكن الولايات المتحدة القيام به ووجب عليها فعله. لكنهم على الأرجح غير راضين بشكلٍ عام، فإيران مذعورة على نحو متزايد من عدم سير الحرب بسرعة كافية في العراق، وأن المشاركة الغربية تتصاعد ببطءٍ شديد، وأن تنظيم "داعش" قد ينتشر ويشكّل تهديداً مباشراً على الحدود الإيرانية وداخلها.

وعلى الرغم من أنه من الصعب الغوص في ذهن قيادة تنظيم "داعش"، أعتقد أن هؤلاء راضون للغاية بإنجازات العام الماضي في العراق على عددٍ من المستويات. أولاً، بدا مقاتلو التنظيم أقوياء وعدوانيين لمدة طويلة من ذلك العام، وإن كافحوا من أجل التقدم إلى مناطق أبعد كثيراً خارج المناطق المأهولة بالسنة. كما أن وسائل الإعلام العالمية قد عززت المقاتلين خلال العام الماضي، محولةً إياهم إلى رجال خارقين، وذلك استناداً إلى إنجازاتهم في العراق، الأمر الذي فتح أبواباً كثيرة للتوسّع في أماكن أخرى. فالعراق هو الدولة التي صنعوا فيها علامتهم التجارية خلال العام الماضي، لكنهم واجهوا هناك أيضاً عدداً من خيبات الأمل، فقد تبين على وجه الخصوص أن تشغيل الصناعة النفطية والاحتفاظ بالأراضي والبُنى التحتية الضرورية لذلك أمرا صعبا. لكن - وبشكل عام - يمكن تلخيص وجهة نظر "داعش" عن العام الماضي بعبارة: "لا يمكنني أن أتذمر".

### آرون لَوند: محرر في موقع( سوريا في ازمة) التابع لمعهد كارينجي

إن الاجابة على هكذا سؤال - كيف تسير الحرب ضد تنظيم "داعش"؟ - يجب أن تكون مختصرة بعبارة "ليست لدي فكرة". ومن الناحية العددية ومن حيث العتاد العسكري الفعال، نجد أن تنظيم "داعش" أصبح متفوقا عسكريا على نطاق واسع في العراق، لكنه يواجه مشاكل كبيرة في الحفاظ على الأراضي التي سيطر عليها سابقا بسبب الهجوم المنسق الذي شنته القوات البرية العراقية والغارات الجوية لقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. كما يفتقر إلى التسليح والسيطرة على المناطق الخاضعة لسيطرته لكنه سيضطر إلى القيام بعمليات القمع لتنفير السكان المحليين بسهولة، إلا أنه إذا لم يواجه من قبل خصومه السنة فسوف يبقى إلى أجل غير معلوم في العديد من تلك المناطق، مثلما سيطرت حركة طالبان وحركة أمراء الحرب على العديد من المناطق في أفغانستان من خلال القيام بأعمال تخريبية.

ما تزال المشاكل الأساسية التي ساعدت على سيطرة "داعش" على العديد من المناطق قائمة، وإن مؤيدي الجهاديين منقسمون انقساما حادا لدرجة أن المرء لا يدرك إلا شرذمة من قوتهم الجماعية، وهم بذلك يشكلون تحالفا واهنا تقل قوته في مجملها كثيرا عن مجموع قوة أجزائه، فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون الأكراد قادرين على دحر تنظيم "داعش" من سنجار، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة والقوات العراقية، لكن المشاكل العالقة بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ومحاولة كل منهما سحب البساط من تحت أقدام الآخر بدلا من دحر "داعش" أدت إلى استمرار وجود التنظيم لعدة اشهر. وتبرز المظاهرات التي حدثت في محافظة البصرة وغيرها من المحافظات العراقية، التصدعات

داخل الكتل الشيعية ومدى التراجع الذي سيحدث باستمرار لدى حكومة بغداد بدءا بالصعوبات الاقتصادية، بعد أن شهدت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا.

ويعتقد الكاتب أن العراقيين في هذه المرحلة ينظرون إلى الحرب التي يخوضها العراق بحاجة إلى التفكير بشكل أكثر جدية بالمعايير التي يجب أن تُتبع. وهنا يطرح تساؤلا عن كيفية نجاح التحالف الدولي ضد "داعش"، هل سيكون من خلال الضغط الذي ينتج عنه تصدعات داخلية في صفوفه؟، وإذا حدث هذا الأمر يرى الكاتب أن الأمور سوف تسير على ما يرام باستثناء الاخفاقات التي حدثت في الرمادي. أما إذا كانت المقاييس المتعلقة ببناء القيادة السنية قادرة على دحر تنظيم "داعش" بصورة دائمة بالتعاون مع بغداد فسيكون تقدم التنظيم ضئيلا جدا، ويذهب الكاتب إلى أن أفضل طريق لتحقيق ذلك هو قبول الفرضية التي وضعتها الإدارة الأمريكية، وهي أن هذا الاشتباك سيستمر لعدة سنوات.

وفي النهاية، لم يتضح للكاتب أن هذه من المشاكل التي يمكن حلها، على الأقل ليس من ناحية الموارد التي ترغب الولايات المتحدة ودول أخرى في تقديمها، بل إن العراق يعيش حالة من الفوضى لا يمكن تصديقها، ولا يمكن معالجة الوضع في سوريا، والإجراء الذي يمكن من خلاله معالجة الوضع في كلا البلدين يتطلب تكاليف باهظة، وستكون الخطوة الأولى من النقاش السياسي في التماشي مع الواقع وتسليط الضوء على ما يمكن تحقيقه في ظل الوضع السياسي في نهاية هذه التدخلات .

## أليكس ميلو: محلل أمني لشؤون العراق من مجلة هوريزون كلاينت أكسس

يتخذ تنظيم "داعش" حاليا في العراق موقفا دفاعيا، لكن هذا لا يعني أن الحكومة العراقية في طريقها لكسب المعركة، إذ كان لقوات الأمن العراقية حتى شهر نيسان/أبريل خطة للكشف عن معاقل المتمردين، وتم بالفعل تطهير عدة معاقل هامة لهم، عندما انهارت الحالة الأمنية في حزيران ٢٠١٤، في مناطق جنوب بغداد، وشمال محافظة ديالى وتكريت، وكان الهجوم على الموصل سائرا في المسار الصحيح تقريبا في أواخر عام ٢٠١٥.

وقد أحدث سقوط الرمادي خللا في صفوف قوات الأمن العراقية واستراتيجية التحالف، لكن القوات العراقية الآن في صدد تطهير مدينة الرمادي وربما الفلوجة أيضا، إلا أن قدرتها على القيام بذلك غير مؤكدة، كما أن القتال في مصفاة بيجي يظهر أن القوات الأمنية والحشد الشعبي لديهم مشكلة أساسية في القيام بعمليات قتالية في المناطق المدنية، والأمر الآخر هو على الرغم من مساندة الحشد الشعبي لقوات الأمن العراقية بالرجال والدعم الأمني في المناطق المحررة، إلا أن قوتها وطاقتها قد استنزفت بشكل سيء، و ببساطة لا يمكن لقوات الأمن العراقية القيام بعمليات منسقة في مناطق متعددة في وقت واحد مثلما فعلت الولايات المتحدة عندما تصاعد مستوى الهجمات في غضون المدة الممتدة بين العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فما أن تقضي عليهم في مكان حتى يظهروا في مكان آخر، وهذا ما نلاحظه اليوم في محافظة ديالى. وسيكون أسوأ وضع للسيناريو هو عندما تتم إعاقة تقدم قوات الأمن العراقية في المناطق المدنية في الرمادي والفلوجة،

وبذلك ستنتهي الحكومة الفيدرالية (الاتحادية) بسيطرة المتمردين على العديد من المناطق السنية في العراق مثل الموصل و الــوادي العلوي لنهر دجلة والأنبار، وسيكون تركيزها على السيطرة على المناطق الحيوية والمهمــة لأمن العاصمة مثل حزام بغداد الذي يتركز فيه أكبر عدد من قوات الأمن العراقية ومحافظة ديالى وطريق بغداد - سامراء، وتترك ما تبقى من الأراضي للضربات الجوية للتحالف وغارات القوات الخاصة.

### دوغلاس أوليفانت، من مؤسسة أمريكا الجديدة وشريك في إدارة شركة مانتد الدولية

تسير الحرب في العراق على قدم وساق على الرغم من الانتكاســات والخروقات وموقــف دول الجوار المخيــب للآمال. وعلى الرغم مــن وصول معدات الولايات المتحدة هذا الصيف وزيادة جهود المخابرات الأمريكية وفتح قاعدة انجرليك بوصفها قاعدة جوية، ينبغي زيادة تأثير جهود مســاعدة التحالف، وسيكون تحقيق النصر في الرمادي هذا الشــتاء مؤشرا على ســير الجهود بســرعة كافية، ولكن يمكن للولايات المتحدة بذل المزيد من الجهود لجعل القوات العراقية فــي الخطوط الأمامية لهذا الجهــد، وذلك من خلال زيادة التدريب والتجهيز والمســاعدة الجوية، فضلا على توفيــر الأموال اللازمة لتغطية تكاليف محاربة التهديــد العابر للحــدود "داعــش"، إذ يجب أن يتم القضاء على "داعش" بجهود أبناء المنطقة المتواجد فيها وبمساعدة خارجية أيضا.

### أيمن جواد التميمي، من منتدى الشرق الأوسط

بشــكل عام، وصلت الحرب ضــد تنظيم "داعش" إلى طريق مســدود مع حالة من المد والجزر. وعلى الرغم من فقــدان التنظيم للكثيــر من الأراضي الحدودية شــمال ســوريا لكنه استمر في تحقيق تقدم في صحراء حمص ضد نظام الأســد، كما فقــد في العراق الســيطرة على الكثيــر من الأراضي فــي محافظة تكريــت وديالى وبالمقابل ســيطر على مدن مهمة أخــرى في محافظة الأنبار كمدينة الرمادي وهيــت. ويتضح المأزق الذي وصــل إليه العراق من خلال الصراع المســتمر على قضاء بيجي ومحاولات الوصول إلى الرمادي والفلوجة التي تكبدت فيها القوات الحكومية والحشد الشعبي خسائر فادحة. كما لم تتمكن قوات البيشــمركة من اســتعادة مدينة سنجار. و يمكن أن يثير ما تناقلته وســائل الإعلام حول مقتل عدد من أفراد تنظيــم "داعش" إثر الضربات الجوية والعمليات العسكرية البرية هنا وهناك غضب المحللين. ولم تشهد مدينــة الموصــل وتلعفر أي تحد حقيقــي لدور تنظيم "داعش" في المســتقبل المنظــور، ولم تأثر الضربات الجوية علــى مصادر الدخل لديهــم، ولا يمكن تفكيك الهيكل البيروقراطي الذي يسلك الكثير من السبل لفرض الضرائب والرسوم مالم يتم كسر كل الحدود الإنسانية والتدمير الشامل للمناطق التي يسيطر عليها التنظيم.

### كريج وايتساید: أستاذ في كلية الحرب البحرية، وضابط سابق في الجيش الأمريكي

بعد مرور عام على ســقوط مدينــة الموصل، لم يبقَ للقوات المحتشدة ضد تنظيم (الدولة الاسلامية "داعش") ســوى تأثير ضئيل. وفي ظهور لأبي عمر البغدادي عام ٢٠٠٧ توقع "أن الدولة الاســلامية ستبقى" على الرغم من الإخفاقات الأخيــرة التي تعرضت لها، إذ تمتلك حركة استراتيجية واضحة وتقييم واقعي لتكاليف تحقيق أهدافها. ويشــير الكاتب إلى أن الأمر نفسه لا

ينطبق علـــى الولايات المتحدة، إذ يظهر خوفها وترددها مـــن خلال التصريحات العلنية، فهي تخشـــى أن تـــؤدي هزيمة "داعش" إلى تمكين الأســـد و الميليشـــيات الإيرانية التي تستهدف جنودها في العـــراق. والحقيقة يجـــب هزيمة تنظيم "داعش" إذا حاولت المقاومة السورية هزيمة الأسد، فإن إلحاق الهزيمة في التنظيم هو الأمر الوحيد الذي سيقلل من النفوذ الإيراني ويخلق الثقة اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ونحن مترددون بشـــأن مساعدة العراقيين والسوريين على هزيمة "داعش"، خوفا من قيامهم بأعمال أكثر ضررا، لكن أسلافنا فعلوا الشيء نفســـه للأوروبيين والكوريين والفيتناميين. الولايات المتحدة اســـتنفدت الكثيـــر من التدابير الدبلوماســـية والاقتصاديـــة اللازمة لهزيمة تنظيـــم "داعش" الذي يمتلك القدرة على التوسع، ويعد المفاوضات نوعا من الاستســـلام. وأخيرا، إن انشغال الولايات المتحدة في صد الهجمات التـــي تتعرض لها كمعيار وحيد للعمل يجعلنا نغض الطرف عن التهديد الذي سيجلب الحرب لوطننا في الوقت الـــذي تفضله "داعش"، لذلك يجب علينا مضاعفة جهودنا لتدميـــر الدولة الوليدة الزائفة التي تشكل تهديدا لأصدقائنا وحلفائنا في المنطقة وإلا لن نتمكن من القضاء على هذا السرطان.

### هـــارون زيلين، من معهد واشـــنطن لسياســـة الشرق الأدنى

بعد مرور عام على بدء الحملة العسكرية في العراق، برزت نتائج مختلطة. فبالنسبة إلى تنظيم "داعش"، تُعدّ عبارة "باقية وتتمدد" إحدى شعاراته. وعلى الرغم من احتلاله لبعض المناطق مثل الفلوجة والرمادي، إلّا أنّ أراضيه شهدت تقلّصاً كبيراً في العراق، وخاصة في صلاح الديـــن وديالى وأجزاء من محافظات الأنبار. وفي المقابل، رسّخ التنظيم سيطرته على المحافظات الغربيـــة - في "ولاية نينـــوى و ولاية دجلة و ولاية الجزيـــرة" - على وجه الخصوص، إذ قام بتطويرها وشارك في تنظيف الطرق وإعادة طلائها وفي العمل في مصنع إنتاج الملح وإجراء مسحٍ للأرض لإنشاء أرصفة وممرّات جديـــدة وإصلاحٍ خطوط الصرف الصحي وتشـــغيل المستشفيات ومختلف الأسواق في مدن وقرى عديدة فضلا على إدارة مزارع الدواجن ومتاجر الخياطة وتقديم أموال "الزكاة" وتوزيع المواد الغذائية على الأشـــخاص المســـتحقين وإعادة صفّ الطرق والأرصفة وتزيين الشوارع وتشغيل وكالات بيع السيارات وبناء قاعة للألعاب الرياضية واستئناف العمـــل في محطة تصفية المياه وتســـوية المنازعات والتوفيق بين خلافات العشائر وبدء الدورة الثانية من الامتحانـــات في المدارس. وبالطبع، هذه مجرد عينة لأســـبوع واحد، مما يدل علـــى الطبيعة التي لا تنفك تتطور وتميـــز إدارة تنظيم "داعش" للأراضي التي يســـيطر عليها، ويتخطى ذلك عمليات الإعدام التي ينســـبها معظم الناس إلى التنظيم فقط. لكن ما تزال بعض المناطق التي يســـيطر عليها التنظيم تعاني من كارثة إنســـانية كبرى، كمـــا أن إدارته للمناطق غير مستحســـنة. جلّ ما في الأمر، إنّها - مقارنةً بالإدارة الجهادية السابقة - أكثرُ الإدارات التي رأيناها تقدّماً، فضـــلاً عن حقيقـــة أنّ التوقعات متدنيـــة للغاية وأنّ التنظيم يحـــاول بالفعل تحقيق بعض الإنجازات على بعض المســـتويات، وقد يكون ذلك سبباً لتمتّعه بفائدة الشك من قبل البعض. لذلك، فعلى الأقل في الأراضي التي ما يزال التنظيم يسيطر عليها في الوقت الحالي، ينبغي اعتبار الحملة العسكرية ضده فاشلة.

رابط المقال: http://goo.gl/mwavRr

# أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء